

كيف يبني الإعلام عقلك الواعي واللاواعي

انتباهه على ما يستقبله عن طريق فهمه وإدراكه لسلوك الشخصيات وإيماءاتها وتفسير مختلف الرموز التي تقدمها الرسالة الإعلامية، إذ يقوم بإصدار رد فعل كالضحك مثلا أو الخوف أو التفاؤل أو التذمر أو القبول أو الرفض.

ويتمثل المستوى الثالث في مرحلة الحكم، حيث يقوم المتلقي في هذا المستوى بمقارنته ما تمت مشاهدته في المستويين السابقين، ويعمل على التقويم والنقد لكل ما تم استقباله، وبعبارة أخرى تصنيف وحفظ ما تمت مشاهدته من رسائل إعلامية.

كل ذلك يتم في عقل المتلقي خلال لحظات التلقي الممزوجة مع خبرته الشخصية ومدركاته الحسية.

● من يبني ميخائلسا ومدركاتنا التصويرية للواقع؟: تعمل المستويات الثلاثة أعلاه -خصوصا المستوى الثالث المتمثل في مرحلة الحكم- على تشكيل فهمنا وإدراكنا للواقع من حولنا

وتكوين تفسيرات تصويرية عن الآخر أيا كان، حيث تعمل وسائل الإعلام على ترسيخ قناعاتنا عبر تقديمها الحجج والدلائل التي نستخدمها وكأنها

خاصتنا، في الوقت الذي لا ندعي فيه أن وسائل الإعلام هي بوابتنا الوحيدة لفهم الواقع، فهناك عوامل كثيرة كالأسرة والدين والمدرسة والأصدقاء والتجربة الشخصية والسفر وغيرها

من الانتصارات والتجارب المشتركة التي تحدد هويتنا وملامح شخصيتنا وطريقة تعاملنا مع المحيط وأشخاصه وأحداثه، مثلما تتدخل عوامل أخرى

في فهمنا للرموز التي نقلها من وسائل الإعلام مثل نوعية الموضوع المطروح عبر هذه الوسائل وحجم المعرفة التي نتكسبها بغرض المقارنة

بين الواقع والتمثيل، وكذلك اهتمام المتلقي ودوافعه لفهم النص الذي يساعده على أن يقيم ويحكم على ما تم

انتقاؤه من رسائل. وعندما يقوم المتلقي بوصف

وتحويل كل ما تم استقباله في إدراكه إلى أشكال وصور، فإنه بالتالي

يؤسس لبناء مساحة رمزية تخزن في عقله الباطن وتضم مختلف الدلالات التي تتعلق بقناعات جديدة أو تصح

قناعات قديمة قد مر بها، فالشاعر المختلفة مثل الفرح والحزن والحماض والتعاطف والرفض والقبول وغيرها

من المشاعر والأحكام، كلها تتداخل مع تجربة وخبرة المتلقي السابقة، وهذه

طبيعة بشرية نشترك فيها جميعا. ● هل ما نسقطه على الواقع من

أحكام صحيح؟: يبدأ الصراع الحقيقي عندما تبدأ الأسئلة الفارقة:

هل ما نسقطه على الواقع الذي نعيشه صحيح؟ هل أحكامنا

موضوعية أم ذاتية؟ هل نحن واقعيون أم متفهمون في الخيال؟ هل الآخر

على حق ونحن على خطأ، أم العكس؟ هل ما زرع فينا ونزرعه بدورنا من

قناعات بحاجة إلى إعادة النظر؛ أين نحن من الحقيقة؟ والأهم من الأصدق

عقلنا الواعي أم نظيره اللاواعي؟ هذه الأسئلة وسواها تستدعي

الإجابة عنها مراجعة متعمقة للدات وسير أغوار عقلنا الباطن وآليات

تشكله، حتى نوضح الصور الضبابية ونصح الأحمق الخاطئة ونعيد

ترميم بيتنا القديم ونخلص مما علق به من نفايات عاطفية ونهنية، بل قد

يحتاج الأمر إلى أن نتخذ بيتا جديدا مبنيا على أسس صحيحة ونهج

حياتي مختلف.

جو من الخرافة والتصورات الخاطئة بسبب غياب المعلومات العلمية الدقيقة واستخدام الجائحة في الخطابات السياسية التناقضية.

وخلصت الدراسات الإعلامية إلى أن المتلقي يتعامل مع الواقع من خلال ما يسمى "المدرک التصوري" الذي

زرعته وسائل الإعلام التي تمارس دورا مهما في تقديم تفسيرات لما يجري في الواقع من خلال الكلمة

والصورة والحركة واللون، ومن ثم فإن سلوك الأفراد الشخصي والاجتماعي

يمكن أن يتحدد -وبشكل جزئي- من خلال التفسيرات التي تقدمها وسائل

الإعلام للأحداث الجارية والقضايا التي لا توجد لديهم مصادر معلومات

بديلة عنها حيث ينشئ الأفراد معاني مشتركة للواقع المادي والاجتماعي

من خلال ما يقرأونه أو يسمعونه أو يشاهدونه.

● من يبني ميخائلسا ومدركاتنا التصويرية للواقع؟: تعمل المستويات الثلاثة أعلاه -خصوصا المستوى الثالث المتمثل في مرحلة الحكم- على

تشكيل فهمنا وإدراكنا للواقع من حولنا وتكوين تفسيرات تصويرية عن الآخر

أيا كان، حيث تعمل وسائل الإعلام على ترسيخ قناعاتنا عبر تقديمها الحجج

والدلائل التي نستخدمها وكأنها خاصتنا، في الوقت الذي لا ندعي فيه

أن وسائل الإعلام هي بوابتنا الوحيدة لفهم الواقع، فهناك عوامل كثيرة كالأسرة والدين والمدرسة والأصدقاء والتجربة الشخصية والسفر وغيرها

من الانتصارات والتجارب المشتركة التي تحدد هويتنا وملامح شخصيتنا وطريقة تعاملنا مع المحيط وأشخاصه وأحداثه، مثلما تتدخل عوامل أخرى

في فهمنا للرموز التي نقلها من وسائل الإعلام مثل نوعية الموضوع المطروح عبر هذه الوسائل وحجم

المعرفة التي نتكسبها بغرض المقارنة بين الواقع والتمثيل، وكذلك اهتمام

المتلقي ودوافعه لفهم النص الذي يساعده على أن يقيم ويحكم على ما تم

انتقاؤه من رسائل. وعندما يقوم المتلقي بوصف

وتحويل كل ما تم استقباله في إدراكه إلى أشكال وصور، فإنه بالتالي

يؤسس لبناء مساحة رمزية تخزن في عقله الباطن وتضم مختلف الدلالات التي تتعلق بقناعات جديدة أو تصح

قناعات قديمة قد مر بها، فالشاعر المختلفة مثل الفرح والحزن والحماض والتعاطف والرفض والقبول وغيرها

من المشاعر والأحكام، كلها تتداخل مع تجربة وخبرة المتلقي السابقة، وهذه

طبيعة بشرية نشترك فيها جميعا. ● هل ما نسقطه على الواقع من

أحكام صحيح؟: يبدأ الصراع الحقيقي عندما تبدأ الأسئلة الفارقة:

هل ما نسقطه على الواقع الذي نعيشه صحيح؟ هل أحكامنا

موضوعية أم ذاتية؟ هل نحن واقعيون أم متفهمون في الخيال؟ هل الآخر

على حق ونحن على خطأ، أم العكس؟ هل ما زرع فينا ونزرعه بدورنا من

قناعات بحاجة إلى إعادة النظر؛ أين نحن من الحقيقة؟ والأهم من الأصدق

عقلنا الواعي أم نظيره اللاواعي؟ هذه الأسئلة وسواها تستدعي

الإجابة عنها مراجعة متعمقة للدات وسير أغوار عقلنا الباطن وآليات

تشكله، حتى نوضح الصور الضبابية ونصح الأحمق الخاطئة ونعيد

ترميم بيتنا القديم ونخلص مما علق به من نفايات عاطفية ونهنية، بل قد

يحتاج الأمر إلى أن نتخذ بيتا جديدا مبنيا على أسس صحيحة ونهج

حياتي مختلف.

د. سامية هاشم
أستاذة الإعلام في الجامعة الأمريكية في الإمارات

أدرك أن من يحضر معي الآن وأنا أكتب هذا المقال هو "عقلي

الواعي" الذي يعي ما يحصل حولي من صور وأصوات وألوان، ينهني عن

طريق الحواس إلى أن كوب القهوة قبالي أخذ يبرد، ولون السجاد

أصبح باهتا، وصوت التلفزيون مرتفع قليلا ينقل ما يحصل من أحداث في

أفغانستان؛ ولأنتي منشغلة عن ملاحقة ما يعرضه التلفزيون بالكتابة ركن

عقلي الواعي لرديفه الباطن ليرويه بالصور المدفونة في أعماق الذاكرة

عن أفغانستان، وكل ما تكون لدي من أحكام جاهزة طوال سنوات حياتي.

عادت بي الذاكرة إلى أواخر السبعينات عندما دخل الاتحاد

السوفييتي إلى أفغانستان، ومن ثم طارت بي إلى بداية القرن الحادي

والعشرين باحتلال الولايات المتحدة لهذا البلد بعد أحداث الحادي عشر

من سبتمبر للقضاء على أسامة بن لادن؛ صور وصور كاموج ملاحمة

بين ضفتي عقلي الواعي واللاوعي اللذين خزننا كل تلك الأحداث التاريخية

والمشاعر المرتبطة بها وحتمًا بكل الأحكام والاستنتاجات؛

مؤسس التحليل النفسي سيغموند فرويد لخص العلاقة بين العقلين

الواعي واللاوعي في صورة تخيلية تفيد بأن العقل الواعي هو ذلك الجزء

الصغير من القمة الجليدية التي تظهر فوق المحيط. أما ذلك اللاوعي فهو

الجبل الهائل الذي ينهني بتلك القمة ولا نراه غالبًا.

لا أريد أن أخوض كثيراً في تلك التفسيرات لجوهر آلية العقل الواعي

واللاوعي وما دور كل واحد منهما وكيف يعملان بالتصانف تارة وبالتناظر

تارة أخرى، وما وظائف كل واحد منهما، ولكن الذي يعينني حقاً هو

ذلك الجزء المخفي من الجبل الجليدي الذي يتحكم في أحكامنا ومشاعرنا

ونظرتنا للواقع بجميع تفاصيله على ما وراء ذلك الواقع أيضاً، فمثلما

يذهب الجدل الفلسفي إلى أنه لا يمكن أن نرى شخصاً في المنام ما لم تكن

قد رأيناها في الحقيقة، أجد أن هذا التصور يعنى ما هو أبعد من ذلك

عندما يقوم العقل الواعي بتخييل واقع لم يعيشه من قبل، بينما هناك سؤال قد

يبدعنا إلى مناقشة الفكرة السابقة، فاحياناً قد يرى الناس صوراً لرموزهم

التاريخية والدينية التي عاشت منذ قرون طويلة، يستحضرون صورهم في

المنام وفي الواقع ويعيشون ملاحم بطولاتهم وكأنها حقيقة ظاهرة للعيان،

بعضهم يقسم أنه رأى السيدة مريم في منامه، وآخر رأى سيدنا حمزة بن

عبدالمطلب كما تجسد بصورة الممثل المصري عبد الله غيث في الفيلم

التاريخي "الرسالة"، وبالتأكيد رموز دينية أخرى.

● الإعلام وعرض المدرك التصوري على أنه حقيقة: كان لإنشائية تصور

الواقع من خلال ما رسبته وسائل الإعلام البريطانية على سبيل المثال مدلول واضح عند اكتشاف مرض "جنون البقر" هناك عام 1990، حيث أصيب الناس بالهلع والأعز نتيجة تفشي المرض الذي رافقه نقص

القضاء التونسي يفتح ملف الفساد في الإعلام

منصات إسلامية تستخدم حرية التعبير مدخلا للتشكيك بالإجراءات القانونية



ملف «نسمة» يعود إلى الواجهة

والعشرين من يوليو الماضي إجراءات استثنائية بإقالة رئيس الحكومة وحل البرلمان ورفع الحصانة عن النواب الذين يواجه البعض منهم قضايا، خصوصاً

المالكيين لوسائل إعلام مثل نبيل القروي وسعيد الجزيري مالك إذاعة القرآن الكريم

، وكل من الإذاعة والقناة تواجها قضايا لمخالفتهما نظام البث.

وتحاول منصات إسلامية خصوصاً الممولة من قطر، تسييس إجراءات

القضاء التونسي ضد وسائل الإعلام المخالفة والترويج بأنها تصفية

لخصومات سياسية، كما تتناول كل ما يتعلق بالصحافيين بطريقة تثير

المخاوف على الحريات. وبرز ذلك واضحاً في قضية مثول

مديرة إذاعة المنستير ليلى بن الشيخ والصحافية بالإذاعة نادرة إسماعيل

ورئيس تحرير الأخبار محمد بنشير الشكاكو، أمام قاضي التحقيق بوصفهم

شهود، على خلفية تحقيق استقصائي نشرته إذاعة المنستير حول "استيلاء

قضاة على أراض دولية بوثائق مزورة". ونشرت وسائل إعلام تابعة للإخوان

الخبر بطريقة توحي بأن هؤلاء الصحافيين يتم التحقيق معهم بسبب

تقرير عن الفساد دون ذكر أنهم يمثلون بصفتهم شهود، كما استغلت الحادثة

للإيحاء بخاطر ينهدد حرية الصحافة والتعبير في البلاد.

وقد وجه الكاتب العام للقناة الأساسية للإذاعة الوطنية عبدالسلام الشمتوري، الثلاثاء رسالة إلى الرئيس

قيس سعيد طالبه فيها بإصلاح الإعلام العمومي الذي يعاني من الفساد وغياب

الكفاءة منذ عشر سنوات. وقال الشمتوري في رسالته إن

"الإعلام العمومي عانى خلال العشرية السوداء من وهن وسوء تصرف وفساد

يتطلب منكم وثقة حازمة حتى يعود لهذا القطاع بريقة وإشعاعه".

مجلس الوزراء للمصادقة عليه في مرحلة أولى قبل إحالته إلى غرفتي البرلمان في الأسابيع أو الأشهر القليلة المقبلة.

وتقول وزارة الاتصال إنها تسعى لتكثيف الساحة الإعلامية مع مضامين الدستور الجديد عام 2020، رغم أن القطاع

يخضع لنظام ومضامين القانون المتعلق بالإعلام الصادر في يناير 2012، إلى جانب قانون السمععي البصري الصادر عام 2014.

ومن بين أهم النقاط الجديدة التي وردت في مسودة مشروع القانون الجديد للإعلام تعويض الاعتماد بنظام التصريح طبقاً لمضمون المادة 54 من الدستور

التي تمنح "حق إنشاء جرائد أو أية نشرة بمجرد إيداع تصريح". وأعرب بلحيمر أن "المهمة التي تولتها وزارة الاتصال تمثلت في إعطاء

الإصلاح طابعاً تجديدياً يضمن مطابقتها مع الدستور والمستجدات المسجلة على الساحة الإعلامية والمعايير الدولية".

يتقضى القضاء التونسي شبهات الفساد في وسائل الإعلام واستغلال

المنابر للدعاية الحزبية دون إطار قانوني، فيما تستمر المنصات الإسلامية

في استغلال تحقيقات القضاء لمنحها صبغة سياسية وإثارة المخاوف على حرية التعبير.

تونس - أحالت الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد في تونس إلى القضاء

ملف التّقضي في شبهات فساد تتعلق بقناة تلفزيونية خاصة، يرجح بقوة أنها

قناة "نسمة" المملوكة لنبيل القروي رئيس حزب "قلب تونس"، بالتوازي

مع فتح ملفات فساد أخرى كشفت عنها وسائل الإعلام، الأمر الذي استغلته

منصات إسلامية لتسييسها. وسبق أن تقدمت الهيئة العليا

للاتصال السمععي والبصري "الهايكأ"، ببلاغ لهيئة مكافحة الفساد تضمن

تجاوزات وشبهات مخالفة للقوانين والتراتيب الجارية بها العمل، لإدوين

القنوات التلفزيونية الخاصة في شخص ممثلها القانوني ووكيلها السابق.

وقالت الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد أنه ثبت لديها أن الشركة

المستغلة للقناة التلفزيونية الخاصة، في قرار الهيئة العليا المستقلة للاتصال

السمعي والبصري المتعلق بإجراءات التسوية الصادر عام 2018 وكذلك في

القرار المتعلق بدعوتها للتوقف الفوري عن البث الصادر عام 2019. إلا أنها لم

تقدم ما يفيد صدور قرارات قضائية في إيقاف تنفيذ القرارات الصادرة عن الهيئة

المطلوع فيها بالإلغاء. وأشارت إلى أن ذلك يُحيل إلى

شبهة مخالفة القوانين والتراتيب من جانب القناة وذلك من خلال مواصلتها

للث دون إجازة قانونية ورفض تسوية وضعتها رغم التنبيه عليها من قبل

الهيكل المختص وكذلك الغرامات المالية التي فرضت عليها جراء مخالفة القانون.

كما خصصت القناة برنامجاً تلفزيونياً لجمعية خيرية هي "خليل

تونس" أدارها صاحب القناة نبيل القروي لفترة طويلة. وقد عبرت "الهايكأ"

عن رفضها لما تقوم به القناة. وقد أثار البرنامج انتقادات واسعة، وقال خبراء إعلام إن التلفزيون أداة

فعالة في كشف الخفايا، غير أنه يتحول إلى أداة هدامة عندما يستخدم في غير

محله مطية لاستعراض العمل الإنساني لخدمة أهداف سياسية كما حدث مع

قناة "نسمة" المملوكة لنبيل القروي رئيس حزب "قلب تونس"، بالتوازي

مع فتح ملفات فساد أخرى كشفت عنها وسائل الإعلام، الأمر الذي استغلته

منصات إسلامية لتسييسها. وسبق أن تقدمت الهيئة العليا

للاتصال السمععي والبصري "الهايكأ"، ببلاغ لهيئة مكافحة الفساد تضمن

تجاوزات وشبهات مخالفة للقوانين والتراتيب الجارية بها العمل، لإدوين

القنوات التلفزيونية الخاصة في شخص ممثلها القانوني ووكيلها السابق.

وأفاد بلاغ "الهايكأ" بتوظيف القناة للدعاية الحزبية لصالح أحد المرشحين

في الانتخابات التشريعية والرئاسية 2019. وجمع التبرعات عن طريق نشاط

جمعية خيرية واستعمال المنابر الإعلامية بالقناة للدعوة لذلك. ومواصلة استغلال

قناة تلفزيونية خاصة رغم انتهاء مدة الترخيص المسند إليها بموجب اتفاقية

ميرمة بين وكيلها والدولة. واستمرار القناة في البث دون إجازة وعدم تسوية

الوضعية المذكورة في الأجل القانونية، وتنطبق هذه الأوصاف على قناة نسمة.

الجزائر - كشف وزير الاتصال الجزائري عمار بلحيمر عن ملامح قانون

الإعلام الجديد الذي يتضمن شروط إنشاء وسائل الإعلام ومزاولة النشاط الصحافي

في البلاد، لكن البند المثير للجدل هو ما يخص التمويل.

وأشار بلحيمر إلى أن "القانون الجديد القادم حول القطاع السمععي

البصري سيضع حداً للجهات المانحة من الاقتصاد الموازي، لاسيما صياغة

المواد التي تجعل من مؤسسة البث الإذاعي والتلفزيوني في الجزائر الواجهة

الوحيدة مع الخارج لاستئجار أجهزة استقبال الأقمار الصناعية وضمان تعقب

مسار الموارد المالية". ويقول صحافيون إن هذا البند

يهدف إلى محاصرة وسائل الإعلام وتقييد تمويلها، كما حصل في قانون

الإعلام الإلكتروني الذي صدر في نوفمبر الماضي، وكانت بنوده عبارة عن

تشريعات لبسط نفوذ السلطة على قطاع



صور يخترنها العقل بلا وعي